المحاضرة الخامسة

أ.بن عربية لحبيب

المقاربات النظرية التي مرت بها المنظومة التربوية الجزائرية

عرفت المنظومة التربوية الجزائرية بعد الاستقلال ثلاث مقاربات أساسية للمناهج التربوية:

1.المقاربات النظرية:

1.1.المقاربة التقليدية (بالمضامين):

تقوم هذه المقاربة على أساس المحتويات، فالنمط البيداغوجي بها تقليدي حيث أن المدرس يشرح الدرس، ينظم المسار، و ينجز المذكرات و يكون الطالب متلقي، يستمع، يحفظ، يتدرب، يعيد ما حفظه، فالمتلقي هنا يقوم بعمليتين الأولى اكتساب المعرفة الجاهزة كما و نوعا، و المرحلة الثانية استحضار هذه المعرفة حال المسائلة.

2.1.المقاربة بالأهداف (بيداغوجية الأهداف):

و فيها يصبح المعلم مصدرا للتعليم من بين المصادر الأخرى، يقوم بتشخيص الوضعيات و الحاجات و تخطيط التعليم بمعية المتعلمين و التأكد من تحقق النتائج المرجوة، كما تتغير وظيفة المتلقي من مستهلك إلى مساهم فعال و نشيط.

3.1.المقاربة بالكفاءات:

و هي إستراتيجية أكثر تطورا لأنها تعلم المتعلم كيف يتلقى العلم وتوجههم نحو تنمية القدرات العقلية السامية : التحليل، التركيب، حل المشكلات، أي أنها إستراتيجية تسعى إلى اكتساب الكفاءات و ليس تراكم المعارف، و في هذه المقاربة يتم استخدام مصطلح الكفاءة بدلا من الهدف الخاص و مصطلح القدرة بدلا من الهدف العام.

المقاربة بالكفاءات تقترح تعلما اندماجيا غير مجزأ مع إعطاء معنى للمعارف الدراسية، و اكتساب كفاءات مستديمة تضمن للمتعلم التعامل مع الوضعيات المختلفة، إذ ينتقل المتعلم من منطق التعليم و تلقي

المعارف إلى منطق التعلم أي ممارسة مدلول المعارف، حيث يوضع إما في وضعيات و مواقف مماثلة لفحوى التعليم بنفسه مما يدفع به إلى التكيف و توظيف المعارف قصد إيجاد حل لهذه الإشكاليات.

2.الانتقال من البرنامج إلى المنهاج في ظل تطبيق بيداغوجية المقاربة بالكفاءات:

تعد المقاربة بالكفاءات، إحدى البيداغوجيات التي تبنتها وزارة التربية الوطنية، وعلى أساسها تم بناء المناهج الجديدة التي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003،إن تطبيق بيداغوجية المقاربة بالكفاءات، يستلزم التخلي عن مفهوم البرنامج، والانتقال إلى مفهوم المنهاج؛ إذ الأول عبارة عن مجموعة المعلومات والمعارف التي يجب تلقينها خلال مدة معينة، في حين أنّ الثاني يشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها المتعلم، تحت إشراف ومسؤولية المدرسة، خلال مدة التعليم، أي كل المؤثرات التي من شأنها إثراء تجربة المتعلم خلال فترة معينة لذا، فالمناهج الجديدة، التي اعتمدت المقاربة بالكفاءات، تجيب على التساؤلات الآتية:

- ما الذي يتحصل عليه المتعلم في نهاية كل مرحلة من معارف وسلوكات وقدرات وكفاءات؟
- ما هي الوضعيات التعليمية الأكثر دلالة ونجاعة، لاكتساب المتعلم هذه الكفاءات؟
- ما هي الوسائل والطرائق المساعدة على استغلال هذه الوضعيات؟
- كيف يمكن أن يقوّم مستوى أداء المتعلم، للتأكد من أنه قد تمكّن فعلا من الكفاءات المستهدفة؟

3.أهم ما ورد في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

الهدف من عرض أهم ما جاء في التقرير إلى إبراز الخلفيات التي جعلت الإصلاحات تأتي بهذا الشكل دون غيره،كما نود إبراز أهم المحطات والنقاط التي تناولها التقرير في انتقاده لنظام التعليم الأساسي والمبررات للتخلي عنه.

إن الذي يتأمل الإجراءات الأولى التي بدأ تنفيذها والتي أدرجت ضمن المرحلة الإصلاحية العاجلة، يتضح لديه أن النظام المدرسي الذي يراد التأسيس له هو النظام الذي كان سائدا في بداية الاستقلال، حيث تم تغيير السلم التعليمي من خلال إلغاء التعليم الأساسي والعودة إلى النظام القديم، كما حرصت الإجراءات على تغيير المناهج ومراجعة المضامين، والطرائق والمواقيت، وفتح المجال أمام الخواص لتأليف الكتب

المدرسية، والتبكير بتعليم اللغات الأجنبية، كما تم تغير الترميز من العربية إلى الترميز العالمي، وذلك بفرنسة الرموز والمصطلحات المستخدمة في تدريس المواد العلمية، في جميع المستويات تمهيدا لتغيير لغة تدريسها مستقبلا.

إن الهدف الجوهري من عملية إصلاح والتطوير هو البحث عن السبل والأساليب الكفيلة بترقية المستوى الذي يجعله يحقق ما هو منتظر منه، في هذا العصر وهذا ينسجم تماما مع ما يرمي إليه التعليم الأساسي في أصوله الفكرية وأبعاده التربوية، إذن؛ فالمشكلة ليست مشكلة مصطلحات أو تغيير مرحلة بمرحلة أخرى بقدر ما هي مشكلة اتجاهات فكرية ومضمون تعليمي وطرائق ووسائل وموارد بشرية قادرة على تحقيق تلك الأهداف.

لقد اتهمت منظومة التعليم الأساسي بكونها حاضنة للإرهاب والتطرف الديني، وتدني المستوى التعليمي حين ربطت بعملية التعريب التي هي من صميم توجهات التعليم الأساسي،فالتغيير الايجابي الذي يرجى من كل إصلاح وتطوير يجب أن ينصب على أوضاع الإنسان الذي يوكل إليه أمر التجديد، ثم على المناهج والمضامين والتي يجب الحرص على توفير مستلزمات نشاطها.فتغيير نظام بنظام في ظل نفس الوضع القائم وبنفس مستوى الفاعلين في المنظومة التربوية، لا يغير شيئا.

ويدافع د .علي بن محمد بكل قوة عن نظام التعليم الأساسي وعن أمرية 16 افريل 1976، فيقول منتقدا بشدة تصور أنصار الطرح الالغائي لإصلاح المنظومة التربوية.."أقسم أن الذي يضايقهم في هذه المادة "ليس هو الإشارة إلى المبادئ الاشتراكية التي كانوا من أشد مؤيديها.....أقسم أن الذي يضايقهم ، لا بل يخمد أنفاسهم ويسد عليهم الآفاق إنما هو الإشارة الواضحة إلى أن المؤسسة التربوية التي تؤدي رسالتها في نطاق القيم العربية والإسلامية، وإلا فما الذي يمنعهم عند التعديل من اقتراح حذف الإشارة إلى هذه المبادئ الاشتراكية .

إنّ الوضع اللغوي في الجزائر يتّسم بالتعدّد اللغوي ممّا خلق وجود لغات كثيرة، وهي:

1. لغة المنشأ (عربية دارجة أو أمازيغية) وفي الدارجة والأمازيغية تأديات مختلفة وكثيرة،تختلف من منطقة لأخرى.

2. العربية الفصيحة لغة المدرسة.

3. الفرنسية لغة المدرسة.

4.الهجين اللغوي الذي يسمع في التجمّعات السكانية.

وهكذا نجد أنفسنا أمام لغات أربع، ولكل منها نصيبه في المجتمع من الاستعمال.

وإن لغة المنشأ (الأم) عادة لغة شفاهية، وهي المتمكّنة أكثر في المجتمع، واللغتان العربية الفصيحة والفرنسية (مكتوبتان، وليس لهما نصيب معتبر في الاستعمال .ومن هنا نجد الفرد الجزائري، المتعلم وغير المتعلم في الغالب، ذا لسان مزدوج، بسبب الاستعمال الدائم للغة على حساب لغة أخرى، وربما لعامل توفّر لغة ما على أدوات تعبيرية دقيقة، أو على مصطلحات دقيقة تساعد الفرد في تخصصه .وهذا ما خلق ما يسمى بالازدواجية اللغوية .Bilinguisme.